سلسلة الاقتصاد البديل

المؤسسات الدولية في الاقتصاد البديل

رشا أبو زكي

AFA

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

المؤسسات الدولية في الاقتصاد البديل

رشا أبوزكي

تصدر هذه الأوراق بالتعاون بين

باحث رئيس للمشروع: محمد العجاتي
ترجمة: سونيا فريد
مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي
منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

لمتابعة أوراق هذه السلسلة ومادة أخرى مرتبطة بالعدالة الاجتماعية يمكنكم الاشتراك على موقع «عدالة اجتماعية بالعربي»
www.socialjusticeportal.org

رقم الإيداع: ٢٨١٢٣ /٢٠١٧

توزيع

© دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
١١٨ شارع محيي الدين أبوالعز، المهندسين، الجيزة، مصر
موبايل: ٠١١٢٩٥٥٥٨٣ (+٢)
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

«سلسلة الاقتصاد البديل»

المؤسسات الدولية في الاقتصاد البديل

رشا أبوزكي

عن الكاتبة: صحافية اقتصادية لبنانية، عملت في عدد من الصحف والمجلات المتخصصة المحلية والعربية. باحثة في الاقتصاد الاجتماعي، ومدربة متخصصة في التقنيات الصحفية وتقنيات الصحافة الاستقصائية لطلاب وصحفيين في مخيمات اللجوء. حائزة على شهادة تومسون رويترز ومركز الصحافة الحرة في الصحافة الاستقصائية والصحافة الاقتصادية المتخصصة. حائزة على جائزة الصحافة العربية.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية بدعم من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورج من خلال الدعم المقدم لمؤسسة روزا من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ومحتوى هذه المطبوعة مسئولية كاتبها ولا يعبر بالضرورة عن موقف منتدى البدائل العربي للدراسات أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

مرّ ٧٣ عاما على انعقاد مؤتمر بريتون وودز، ومن حينها، شهدت المؤسسات التي انبثقت عن المؤتمر، الكثير من التغييرات والتخبط والانتشار والنقد، والنقد الذاتي، تخللها فرض السيطرة على السياسات النقدية والمالية في عدد كبير من دول العالم، بالتزامن مع نشر مفاهيم ونظريات تعزز هذه السيطرة بما يتعدى الاقتصاد إلى المجتمع والثقافة وحقوق الإنسان وغيرها.

ففي العام ١٩٤٤ بدأ صعود الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبوء زعامة العالم، وفيما انكسرت وانتصرت وضعفت وقويت خلال فترات راوحت بين النمو والركود، استطاعت من خلال مؤسسات دولية متعددة الوجوه، إخضاع الأسواق لسيطرة شبه أحادية، محولة شعوب العالم إلى ماكينات تؤمن ديمومتها الاستقطابية، ومجندة الأنظمة للسير في مخططاتها «المقدسة»، لتصبح مجموعة من المفاهيم القائمة على أوهام، واقع يؤمن به مليارات البشر، هم بالواقع ضحايا هذه المخططات.

فمن المؤسسات المنبثقة عن بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة) إلى المفوضية الأوروبية مرورا بالمنظمات الأقل فاعلية على المستوى الدولي، وصولا إلى صناديق ومؤسسات إقراضية وحتى مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، كلها تجتمع عند نقطة واحدة، وهي تأمين البيئة اللازمة لتدجين المجتمعات والأنظمة والاقتصادات بمشاربها كافة، من خلال ضخ مجموعة ضخمة من المفاهيم ومليارات الدولارات من القروض والمنح والمساعدات وآليات واسعة من السياسات التي تدور في فلك تأمين استمرارية المنظومة الرأسمالية وإحداث المزيد من التركز الاقتصادي والسياسي والقيمي.

إذ تتمحور المنهجية الجديدة لدراسة الفوارق الطبقية واللا مساواة الاجتماعية على السوق مثلا، فتحل مقاييس التوزيع والاستهلاك بديلا من مقاييس الإنتاج ووسائله وعلاقاته. ولا عجب، ما دامت الأسواق محور الحياة الاقتصادية الجديدة والطاقة المفترض أنها المحرك للكون في عصر العولمة، بناء على هذا الانقلاب يحتسب توزيع الدخل لا من خلال تقدير الثروة وحصص فئات السكان من الدخل الأهلي، بقدر ما يحتسب من خلال المداخيل والاستدلال على هذه من خلال الإنفاق بالدرجة الأولى. وتجري محاسبة التركز الاقتصادي (التعبير المهذب للاحتكار)، على خرقه قوانين التنافسية، المبدأ الرئيس لاشتغال الأسواق. وتلقى تبعات الفساد على تضخم الجهاز الإداري والموازنات «الثقيلة» والإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وأخيرا ليس آخرا، يعاد النظر جذريا في مفهوم العدالة الاجتماعية بقلبه رأسا على عقب من مقياس المساواة إلى قياس الاعتراف

بالتمايز والاختلاف[١].

ولعل أبرز المنظمات التي شاع صيتها سلبا بين غالبية المجتمعات في العالم هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٢] إضافة إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها... ويعرّف[٣] الصندوق والبنك نفسيهما على أنهما مؤسستان شقيقتان ضمن منظومة الأمم المتحدة تشتركان في هدف واحد، هو رفع مستويات المعيشة في بلدانهما الأعضاء. وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر.

إلا أن تتبع الآثار التي تلحقها سياسات الصندوق وتدخلات البنك في الاقتصادات وهيكلتها، يظهر الكثير من الدمار والقليل من الفوائد التي كانت قائمة أساسا على تدابير محلية لا ترتبط حكما بوصفات الصندوق ومشاريع البنك. ولعل أبرز هذه الوصفات التي تلقى تندرا بين الاقتصاديين وتأففا بين المواطنين وترحيبا من قبل الأنظمة الواقعة في ورطات مالية ونقدية، هو ما يعرف بسياسات التكيّف الهيكلي. فالأخيرة أصبحت دواء لكل العلل، يتدخل الصندوق بتعليماته الموحدة بغض النظر عن التركيبات المعقدة للاقتصادات المأزومة، فيعلن في كل مرة أن حلول السيطرة على عجز الميزان التجاري وتراجع النمو وعجز الموازنة، تقوم على: رفع الدعم عن السلع والخدمات، الخصخصة، تجميد الأجور، تحرير سعر الصرف، تقليص التوظيف بالقطاع العام أو وقفه مع خفض الإنفاق العام أساسا، زيادة الضرائب...

أما الأهداف النهائية لهذه السياسة فهي تمكين الدول من سداد ديونها للصندوق بعدما تتحول إلى زبون دسم. هذه «الروشتة» القاسية انعكست تدهورا في الأوضاع الاقتصادية داخل العديد من البلدان، وارتفاعا في المعاناة الاجتماعية للمواطنين، خصوصا أن الأزمات ليست عملية حتمية ذاتية، وإنما نتاج سياسات محلية نقوم غالبا على سوء الإدارة والفساد والاحتكارات والمافياوية والضعف الرقابي وغيرها من الممارسات التي تتطلب معالجات مختلفة وبنيوية.

وفي حين يتم فصل السياسة عن الاقتصاد، وكلاهما عن القضايا الاجتماعية، يتطور مفهوم يقوم على أن «البلد الأكثر تطورا والذي توضع فيه السياسة وتطبق في خدمة الاقتصاد (الرأسمالي في الواقع) دون غيره، هو أفضل نموذج «للجميع». ويجب على من يرغب في البقاء على المسرح العالمي، أن يقلد مؤسساته وممارسته»[٤].

(١) فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية في لبنان: اعتراف وجود، هنريش بل، ٢٠١٤

(٢) أنظر فتحي الشامخي، ما بعد الربيع العربي ومسؤولية المؤسسات المالية الدولية في تفاقم الفوارق الاجتماعية، في «كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية»، مؤسسة روزا لوكسمبورج ومنتدى البدائل العربي للدراسات ٢٠١٦.

(٣) الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، https://is.gd/A2JLC3

(٤) سمير أمين، الفيروس الليبرالي، دار الفارابي، ٢٠٠٣

إلا أن التفاوت الصارخ ما بين الفقراء والأثرياء في العالم وداخل الدول ذاتها، إضافة إلى تصاعد الاضطرابات الاجتماعية وتدهور المؤشرات الاقتصادية واعتماد سياسات لا تتماشى مع واقع الركود والأزمات، كلها عوامل تظهر أن النظام العالمي المتبع أصيب بفشل ذريع. إذ أن حجم الأزمات يظهر أن إعادة توزيع الثروة العالمية وفق النظام المتبع اليوم يكاد يكون على خط فشل أكيد، ما يعني ضرورة البحث عن اقتصاد بديل، بمؤسسات بديلة وبهيكلية دولية تختلف تماما عن تلك القائمة، في الاقتصاد والسياسة والأمن والحقوق. ولعل أبرز مؤشرات الفشل، اندلاع الأزمة المالية العالمية، وضعف المبادرات الواقية من تكرارها.

وتطرح المؤسسات الدولية في عالمنا اليوم جملة من الأسئلة وعلامات الاستفهام. البعض يعتبرها وسيلة لتوزيع الثروة العالمية ما بين دول ثرية وفقيرة، والبعض الآخر يعدها مؤسسات تعمل من ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية ومهامها أنسنة الرأسمالية من خلال رفع شعارات التنمية ومحاربة الفقر والإقراض لتحسين السياسات، في حين يعتبر البعض أنها وجه سيء للعولمة، تقوم على استغلال الكثرة لمصالح القلة وتأمين دوام سيطرتها على مقدرات الدول. ليعدها البعض عدوا تجب مقاومته للحفاظ على الاقتصادات ومكاسب الشعوب، خصوصا في الدول النامية والضعيفة.

والملفت هنا، أن الأصوات التي ترفع هذه الشعارات متداخلة، وبعض خبراء الاقتصاد والمحللين والباحثين يجمعون على الاعتراف بوجود أزمة كبرى في عمل هذه المؤسسات وسياساتها، بالرغم من أنهم ينتمون إلى مدارس اقتصادية مختلفة .

بذا، لم يعد موضوع مواجهة سياسات المؤسسات الدولية من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية وصولا إلى الناتو ومنظمات الأمم المتحدة، حكرا على المنظمات اليسارية، لا بل أصبحت المشكلات واضحة جدا إلى حد دخول الليبراليين والحداثيين وحتى المؤسسات الدولية ذاتها في خندق نقد مسار عمل هذه المؤسسات الدولية.

المرتكزات مختلفة بين موجهي الانتقادات، بين من يدعو لإصلاحات إنقاذية تنتشل هذه المؤسسات من ورطتها وخصوصا اهتزاز الثقة بدورها وأهدافها، مرورا بنقد ذاتي تقوم به هذه المؤسسات بعدما بثت تقارير مغلوطة وبعدما أدت سياساتها في بعض الدول إلى تأزيم مشكلات الاقتصادات، وصولا إلى دعوات لميثاق عالمي جديد، يقوم على تغييرات اقتصادية، تنبثق عنها مؤسسات جديدة بدلا من القائمة.

نحو «بريتون وودز» جديد؟

بعد بداية الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨، اندفعت الأصوات الليبرالية مزاحمة أصوات اليساريين

بغالبية مشاربهم الفكرية، داعية إلى تغييرات جذرية في سياسات المؤسسات الدولية، أو إجراء إصلاحات موضعية، وصولا إلى المطالبة بمؤسسات بديلة من القائمة. ويمكن من خلال الانتقادات التي طالت صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات (غالبية الانتقادات جاءت من عاملين سابقين أو حاليين في منظومة مؤسسات بريتون وودز)، تبيان مظاهر الخلل، لاستنتاج البدائل الممكنة والقادرة على تغيير مسار الأزمات ربطا بمصالح الفئات والدول المهمشة...

وقد قام خايمي جواياردو، ودانييل لي، وأندريا بسكاتوري من صندوق النقد الدولي ذاته، بدراسة خطط التقشف التي دعا إليها الصندوق ونفذتها الحكومات في ١٧ دولة في الأعوام الثلاثين الماضية. وركزوا على نوايا الحكومة بالمقارنة مع ما قام به المسؤولون الحكوميون في الواقع، لا على أنماط الدين العام فحسب. والواقع أن تحليلهم وجد ميلا واضحا من برامج التقشف إلى التسبب في خفض الإنفاق الاستهلاكي وإضعاف الاقتصاد. وهذا الاستنتاج، يشكل تحذيرا شديد اللهجة لصناع القرار السياسي اليوم.[٥]

وبرز على رأس المنتقدين رئيس الخبراء الاقتصاديين الأسبق في البنك الدولي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد جوزف ستيغلتز، إذ يعتبر أن الأمر تطلب مرور خمسة عشر عاما واندلاع حرب عالمية قبل أن يقرر العالم أن يجتمع لمعالجة نقاط الضعف في النظام المالي العالمي التي ساهمت في إحداث الأزمة الاقتصادية الكبرى.

وفي حين هيمنت الولايات المتحدة وبريطانيا على مؤتمر بريتون وودز القديم، فإن الساحة العالمية اليوم مختلفة كثيرا. كذا، فإن مؤسسات بريتون وودز القديمة كانت قائمة على مجموعة من المبادئ الاقتصادية التي ثبت فشلها اليوم، ليس فقط في البلدان النامية، بل وحتى في قلب العالم الرأسمالي. ويعتبر ستيغلتز أن القمة العالمية المقبلة لابد وأن تواجه هذه الحقائق الجديدة إذا كانت راغبة في التحرك على نحو فعّال نحو تأسيس نظام مالي عالمي أكثر استقرارا وأقرب إلى العدالة[٦].

وطال الاندفاع أيضا الكاتب والاقتصادي خوسيه أنطونيو أوكامبو الذي اعتبر أن البنية الدولية للنظام المالي العالمي تحتاج إلى إصلاح عميق. وشرح أن مسألة الدعوة إلى الإصلاح تشتمل على مشكلتين أساسيتين. فهي أولا تفتقر إلى المحتوى، ففي حال انعقد، لا أحد يستطيع أن يجزم بالمواضيع التي قد يناقشها مؤتمر بريتون وودز الثاني. والمشكلة الثانية أن العملية كانت على خطأ منذ بدايتها، مع استبعاد أغلب

(5) ROBERT J. SHILLER, "Does Austerity Promote Economic Growth?", Project Syndicate, (Jan 18, 2012) https://is.gd/8mHIIG

(6) JOSEPH E. STIGLITZ, "Let's throw away the rule book", The Guardian (Nov 6, 2008) https://is.gd/SHf8ZC

البلدان من المحادثات (في المؤتمر الأول). إذ أن الإصلاح الجذري لن يتحقق بلا منح البلدان الصناعية والنامية، والبلدان الكبيرة والصغيرة سواسية، الصوت الكافي. ويتعين على المؤسسات الدولية، وليس مجموعات من البلدان داخلها، أن تجهد لتحقيق الإصلاح هذا. وأبرز هذه الإصلاحات التركيز على مواجهة التقلبات الدورية، ومنع التراكم المفرط لرؤوس الأموال والاحتياطيات أثناء فترات الازدهار ومنع فقاعات أسعار الأصول من التغذي على التوسع في الائتمان. إذ أن أي نظام جديد لابد وأن يقوم على شبكة فاعلة من السلطات الوطنية والإقليمية تحت إشراف دولي حقيقي على المؤسسات المالية ذات التأثير العالمي.[٧]

أما الاقتصادي الأمريكي بيتر بلير هنري، فقال بعد ٥ سنوات من الأزمة المالية العالمية، إن التراجع السريع لثقة الاقتصادات الناشئة بمؤسسات بريتون وودز يصعب معالجته الآن، مع تباطؤ النمو والوهن الاقتصادي في الدول المتقدمة. وقد اعتبر هنري أن الدول المتقدمة تمسكت بنفوذها في المؤسسات المالية الدولية لأمد أكثر من المفترض، حتى مع خفوت لياقتها المالية. وهذه الدول هي سبب في إلحاق الضرر الكبير بالاقتصاد العالمي بفعل إهمالها للنصيحة التي طالما قدمتها للدول النامية. ووجد هنري أن الحل يقوم على تعهد زعماء الدول المتقدمة والنامية تعميق التزامهم بالإصلاح الاقتصادي والتكامل. ويستدرك أنه لن يتسنى للاقتصاد العالمي أن يصل إلى هذا الهدف إلا من خلال إعطاء الاقتصادات الناشئة صوتا حقيقيا في الإدارة العالمية، ما يعني الحد من تراجع الثقة وإعادة الشرعية للمؤسسات المتعددة الأطراف.[٨]

نيري وودز، المستشارة السابقة لصندوق النقد الدولي ورئيسة دائرة الاقتصاد في جامعة أوكسفورد، تضع في كتاب «قوى العولمة» Globalizers))، مجموعة من الاقتراحات لمعالجة وإصلاح الخلل في عمل المنظمات الدولية وخاصة الصندوق والبنك الدوليين، وتعتبر في كتابها أن الولايات المتحدة الأميركية تتحكم بهذه المؤسسات وفق توجهاتها تاركة العالم يعيش على فتات طموحاتها التوسعية. وودز تشرح آثار تركّز القرار، في مقالة لها، بحيث أن التأخير في إصلاح صندوق النقد الدولي يثير انزعاج البرازيل وروسيا والهند والصين كثيرا.

ذلك بفعل زيادة مساهمة هذه البلدان في صندوق قروض الطوارئ التابع لصندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية إلى ١٥,٥٪ من موارد الترتيبات الجديدة للاقتراض. ولكن هذه البلدان التي أضحت من أكبر عشرة مساهمين في الصندوق لم تنل ما وعدت به من زيادة

(7) JOSÉ ANTONIO OCAMPO, "What Should Bretton Woods II Look Like?", Independent (Nov 4, 2008) https://is.gd/T6GxKP

(8) PETER BLAIR HENRY, "The Global Trust Deficit", Project Syndicate, (Jul 1, 2013) https://is.gd/TCpBNY

قوة تصويتها وفق وضعها الجديد.

وكذا، بقيت تعهدات مجموعة العشرين بحماية البلدان والمجتمعات الأكثر فقرا وهشاشة من تأثيرات الأزمة بلا تنفيذ. وقد سلطت أزمة ٢٠٠٨ الضوء على ضرورة التعاون الدولي لتنظيم التمويل وتخفيف التأثيرات الناتجة عن الأزمات. ورغم ذلك فإن الموارد والأدوات المطلوبة لإدارة أو تجنب الأزمة التالية لم يتم توفيرها. وبدلا من هذا فإن البلدان تستكشف بهدوء أساليب أخرى لإدارة التمويل وخلق صناديق طوارئ وتعزيز تمويل التنمية. وهذه النتائج، تشير إلى المزيد من التفتت والابتعاد عن مركزية الأجهزة التنظيمية بالتزامن مع جهود متواضعة لإزالة عولمة التمويل والمساعدات.[٩]

هذا الواقع الذي هز أسس العولمة الاقتصادية، انسحب شماتة طالت أميركا على وجه الخصوص. وتأثر الاقتصادي هارولد جيمس منتقدا محاولة تعميم الفشل على الجميع، طارحا سؤال: «ما العمل؟». وكتب أن الأزمة المالية والاقتصادية كانت سببا في إفقاد النموذج الرأسمالي الأميركي مصداقيته، ثم أتى دور أوروبا، والآن يبدو الأمر وكأن آسيا تستعد لبعض الضربات. ويتابع أنه في أعقاب أزمة الرهن العقاري وانهيار ليمان براذرز، أشارت أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة بوصفها مثالا واضحا لحجم السوء الذي يمكن أن يحدث. فقد فشل النموذج الأميركي، بعد أن أضعف غزو العراق سمعته، ثم جاءت الأزمة المالية لتقضي عليه. والآن أصبح كل من راوده الحلم الأميركي بليدا أو غبيا. ومن ثم يطرح جيمس سؤاله: «ولكن إن كان الواقع هكذا بعد ما فشلت اشتراكية الدولة، فهل يعني ذلك أننا لن نعثر على آلية سليمة لتنظيم الاقتصاد؟»، وأنهى مقالته بلا جواب.[١٠]

مؤسسات بديلة وتعميق فهم التغييرات في بنية الإنتاج

حين نتطرق إلى محاولات تخيل شكل المؤسسات الدولية التي يمكن أن تنبثق من منظومة اقتصادية بديلة، تتبادر إلى ذهننا قضية التعاون في المؤسسات القائمة اليوم حول العديد من المسائل الجامعة بين الدول الأعضاء، مثلا محاربة تمويل الإرهاب، أو غسيل الأموال، أو التهرب الضريبي، ونلحظ بشكل جلي قدرة الدول الكبرى القائمة اقتصاداتها على النمط الرأسمالي، على فرض سياسات جامعة تضفي عليها صفة الإلحاح والأهمية القصوى والعاجلة في كل ما يهدد ديمومة النمط الاقتصادي المتبع، أو كل ما يهدد أرباح المؤسسات أو القلة المستفيدة من المنظومة الاقتصادية القائمة.

هنا، لا بد من عكس بوصلة التفكير،

(9) NGAIRE WOODS, "Global Institutions after the Crisis", Project Syndicate, (Sep 6, 2013) https://is.gd/B767ee

(10) HAROLD JAMES, "Schadenfreude capitalism", Politico, (Nov 1, 2012) https://is.gd/rBu8O0

وطرح أسئلة تصيب عمق هذا «التعاون» الذي ينطلق محليا من دول المركز ليصبح قضية دولية أساسية: إن كان التعاون قادرا على رفع مطالب القلة، ألا يمكن لهذه السلسلة التعاونية المترابطة أن تطرح مصالح الأكثرية وتصل إلى تحقيقها بالفاعلية ذاتها التي تدار بها مصالح وامتيازات المتمولين؟ طبعا تستطيع، لكن، إن كان هيكل الاقتصاد العالمي قائما على الفردانية أو تعدد الأقطاب المسنود إلى تركز رأس المال في القوة المحركة للمطالب، ففي هذه الحال، يصبح رفع حقوق الأكثرية بحاجة إلى ضغوط قوية وقوى اجتماعية فاعلة ومنظمات ناشئة صلبة توصل العالم إلى أفق جديد.

وحين الدخول إلى آلية الضغط في منظومة التعاون الدولي حول قضايا محددة تطالب مثلا بسياسات تضمن العدالة الاجتماعية، لا بل من الدخول إلى آليات الاستجابة من قبل الجهات المستهدفة إن كان على الصعيد الدولي، الإقليمي أو الدولي، لمعرفة الأساليب الواجب اتباعها للوصول إلى توسيع شبكة التعاون وتحقيق الهدف المطلوب تحقيقه.

وهنا لا بد أيضا من طرح سؤال: هل الاستجابة ستكون آنية مرتبطة بالقضية المطروحة، أم متكاملة ومستدامة؟ هنا أيضا لا بد من توقع أن تحقيق الاستدامة في تلبية الشروط الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية والأمنية والبيئية وغيرها، تتطلب مؤسسات تمتلك الشرعية المجتمعية الواسعة والقدرة على التشبيك مع المنظمات والجمعيات في المجتمع المحلي وصولا إلى تعميم المبادرات إقليميا أو دوليا.

ويسأل سائل: ما الذي سيدفع الدول إلى الالتزام بشروط لا تتوافق مع مصالح النخبة فيها؟ والجواب يقوم على تكوين قوى ضغط واسعة ومتراصة قادرة على تهديد مصالح النخبة، لإجبارها على التنازل وصولا لتراكم المكتسبات وتغيير صورة طبعت اقتصادات الدول بالخنوع لمصالح خارجية ومصالح الأقليات المحلية.

وبشكل عام، يشكل عدم اليقين والمخاطر والتفضيلات القائمة على المصالح العامة من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الخيارات الأساسية في الدول. وتؤدي أهمية عدم اليقين إلى الدفع نحو اتباع منهج منطقي مقيد بالمخاوف، ما يدفع الدول إلى حساب التكاليف والبحث عن أسس للمساومة والتنازل.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى نجاح عدد كبير من المنظمات الدولية القائمة حاليا في تعميم وفرض شروط قاسية على الشعوب لتحقيق مطالب القلة، والنجاح هنا لا يعني بطبيعة الحال الموافقة على السياسات، وإنما استخلاص العبر من القدرة على تشكيل تكتلات فاعلة ترفع المطالب. وإن كانت هذه المنظمات قادرة على فرض قواعد القلة من منطلق أن الأخيرة تمتلك السطوة المالية، فإن القدرات الكامنة في الشعوب لا تقل قوة عن سطوة المال، والشروط التي تستطيع الأكثرية المهمشة في النظام العالمي الأقلوي فرضها، تحتاج إلى أذرع تمتلك التنظيم المؤسسي الصلب، والهيكل التعاوني المتراص، وآلية العقاب والمكافأة

لمن يلتزم بالشروط ولمن يخالفها.

إذ أن تحقيق العدالة الاجتماعية[١١] والتوزيع العادل للثروات يتطلب نظاما اقتصاديا قائما على التكافل. وهنا، لا بد من طرح آليات فك الترابط القائم اليوم ما بين النظم التابعة والاستعمار الاقتصادي بأدواته المؤسساتية السائدة حاليا.

فالنظم في الدول الضعيفة خصوصا فقدت القاعدة الاجتماعية والسياسية لمشروعيتها، فسعت للتعويض عن ذلك بالتحالفات الدولية مع مراكز النظام الرأسمالي العالمي. وذلك بتحالفات طبقية واجتماعية مع رجال الأعمال والتوحد معهم في ظل الخصخصة والتحرير الاقتصادي. بالتأسيس لمشروعية إيديولوجية تستمد قوتها من ثقافة العولمة، ومن خلال علاقات الزبائنية، والانتفاع، والولاء، على أساس الانتماءات الأولية. وأخيرا من خلال المزيد من القمع والقسر والعنف وتجاوز القانون وانتهاك حقوق الإنسان والمواطن، لأن كل ما سبق ليس كافيا لتأمين تدفق الريع وضمان استقرار الحكم واستمرار شخص الحاكم وتوريث السلطة.[١٢]

وهذا الواقع، يفرض القيام بتغييرات جذرية في البنى السياسية وفك الترابط ما بين السياسة والمصالح الخاصة لمن يتولون زمام السلطة، لوقف ظاهرة ما يعرف بـ «القطط السمان».

إذ أن بناء جبهة متماسكة للجنوب يفترض ضمنا مشاركة شعوبه، وفق سمير أمين، فالأنظمة السياسية في الكثير من بلدان الجنوب ليست ديموقراطية، إن لم نقل صراحة إنها كريهة. وهذه الأبنية الاستبدادية للسلطة تقف إلى جانب القطاعات الكومبرادورية التي ترتبط مصالحها بالتوسع الرأسمالي الإمبريالي العالمي.[١٣]

يجب، إذن، أن ينظّم الاعتماد المتبادل بحيث يفتح مجالا لتحسين شروط الإنتاج والمعيشة لصالح الشعوب والطبقات المغلوبة، أي بتعبير آخر: يجب أن تُدار مفاوضات صحيحة وصريحة على صعيد عالمي من أجل بناء (عالم متعدّد القطبية)، الأمر الذي يتطلب بدوره تجاوز آفاق الدولة – الأمة لمصلحة إقامة منظمات إقليمية ذات المغزى الاقتصادي والسياسي.

ومع تفاقم أزمة المؤسسات الدولية كانعكاس لورطة الرأسمالية، قليلون جدا من طرحوا أشكالا لمؤسسات دولية بديلة عن تلك القائمة، وبين القلة هذه يبرز سمير أمين أيضا، داعيا إلى إطلاق منظمة تقوم بالتخطيط بهدف تحديد حقوق الدول في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد الكون، الأمر الذي يتطلب بدوره تخطيط أسعار هذه الموارد. ولا بد من أن تكون هذه المنظمة

(١١) أنظر سلامة كيلة، العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل في (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية «المفهوم والقضايا»)، مؤسسة روزا لوكسمبورج ومنتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٦

(١٢) أديب نعمة، «الدولة الغنائمية والربيع العربي»، دار الفارابي، لبنان، ٢٠١٤

(١٣) سمير أمين، «الفيروس الليبرالي»، دار الفارابي، ٢٠٠٣

مسؤولة عن تحديد أنصبة مختلف أقاليم المنظومة العالمية في تجارة المنتجات المصنوعة، مع الحاجة إلى تشجيع تصنيع المناطق الأكثر تخلفا، وهو شرط تحسين أوضاع طبقات الشعبية[١٤].

وأيضا، تأسيس نظام أسواق الأموال، بحيث تُوجه الفوائض المالية نحو الاستثمار المنتج في الأطراف. ويحل هذا النظام محل السوق المالية غير المنظمة، القائمة حاليا، والتي تعمل في الاتجاه المعاكس، فتشجع تصدير الأموال من الجنوب نحو الشمال، وخاصة نحو الولايات المتحدة التي تغطي عجز ميزان مدفوعاتها الخارجية بواسطة سيطرتها على هذه الأسواق المالية.

وكذا، تصفية النظام النقدي العالمي الحالي، الذي فات أوانه، وإلغاء قاعدة الدولار وإحلال نظم نقدية إقليمية محلها، في أوروبا الغربية والشرقية ومناطق العالم الثالث، بفرض ضمان ثبات نسبي في أسعار الصرف، وتعزيز فاعلية الأسواق المالية[١٥].

وفي هذا الإطار تمكن إعادة النظر في برنامج المعونة الدولية، وتطوير دمقرطة نظام الأمم المتحدة. وكذا إنشاء نظام ضرائبي على صعيد عالمي من خلال إدارة الموارد الطبيعية وتوزيع الريع المنوط بها، وهو قاعدة سليمة من أجل إقامة نوع من البرلمان العالمي، بالتدريج، حيث تُمثل مختلف المصالح المجتمعية على صعيد الكون.

لكن، وبالعودة إلى الأساس، فإن مثل هذه الإصلاحات على صعيد عالمي لن تتحقق، كما يؤكد سمير أمين مرارا، إلا إذا تبلورت قوى اجتماعية تقدمية في إطار مختلف المجتمعات الوطنية المكوِّنة للعالم المعاصر، أي تكوين كتل اجتماعية واعية وقادرة على طرح بدائل حقيقية على صُعد الأقطار المعنية، تخلق بدورها أرضية ملائمة لتطوير النظام العالمي في الاتجاه المطلوب. وفي غياب مثل هذه التطورات في الأطر الوطنية أولا، ستظل مشروعات الإصلاح على صعيد عالمي حبرا على ورق، وستظل التنمية عاطلة، وسوف يتأجل إنعاشها.[١٦]

واقتراح بدائل عن المؤسسات الدولية القائمة، يقوم على تصور السياسات التي تحتاجها الشعوب أساسا والأنظمة ثانيا لتقوم بدورها المنطقي في إدارة شؤون المواطنين وتحسين معيشتهم. فالأمر لا يرتبط بمجموعة من الإصلاحات التي تحاك لتغيير مؤشرات اقتصادية بمعزل عن المحيط الاجتماعي، وإنما بعملية متكاملة ومترابطة من السياسات تؤسس لتغييرات بنيوية في المنظومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبناء أسس للتنمية المحلية والمتواصلة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة. وتبدأ هذه العملية من المحلي والإقليمي وصولا إلى التأسيس لمؤسسات دولية لا تكتفي بانتقاد مساوئ الربط الرأسمالي

(١٤) المرجع السابق

(١٥) المرجع السابق

(١٦) سمير أمين، «في مواجهة أزمة عصرنا»، سينا للنشر-مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧

للاقتصادات لصالح القلة، وإنما بتنفيذ سياسات قائمة على التوزيع العادل للدخل العالمي وتأسيس صناديق دولية مهمتها محصورة بالتنمية وتعزيز قدرات الشعوب في الإنتاج بدلا من تحويلها إلى مستودعات لاستهلاك بضائع الدول الكبرى.

بذا، لا بد أن يكون الإنسان ومصالحه محور سياسات المؤسسات الدولية في الاقتصاد البديل، وأن يكون الاقتصاد هو عملية لإدارة الإنتاج العام في الدول لتحقيق رفاهية المنتجين، لا أن يتمحور الاقتصاد حول مصالح قلة من الأثرياء على حساب الأكثرية.

وعلى التنمية المقترحة من قبل هذه المؤسسات أن تكون منبثقة عن حاجات المواطنين الفعلية إن كان من ناحية رفع مؤشراته المعيشية وصولا إلى تنمية قدراته الإبداعية والابتكارية للمحافظة على نسق التطور الاقتصادي والإنساني في آن. وكذا، لا بد من أن تضع هذه المؤسسات عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والإنتاجي في صلب أولويات سياساتها، لفك شبكة الترابط المهين والقسري والاستغلالي القائم ما بين مراكز الإنتاج وبلدان الاستهلاك.

كذا، يجب أن تقوم المؤسسات البديلة بحصر حجم الثروات الطبيعية العالمية وإعادة توزيع عائداتها من خلال اقتطاعات يمكن أن تكون ضريبية تجمع في صناديق هدفها إعادة توزيع الثروة ما بين بلدان متخمة بالموارد وبلدان لا تمتلكها. ومع التحول الاقتصادي والإنتاجي الحاصل على الصعيد التكنولوجي، لا بد من قيام مؤسسات تعيد النظر في أسس الملكية الفكرية، التي شكلت احتكارا للمعلومات وكذا لإعادة تصنيع المنتجات التي تفيد البشرية، خصوصا فيما يتعلق بالأدوية والمستلزمات الطبية، والبحث العلمي والمعرفة وغيره.

وأيضا، لا بد من الوقوف بصلابة من خلال برامج ومشاريع وأبحاث ودراسات تمولها هذه المؤسسات الدولية من الصناديق المنبثقة لكسر سلسلة الأوهام الفكرية التي تقول إن العولمة النيوليبرالية هي نهاية العالم، عبر إعادة دراسة الأسواق وإعادة تحديد الطبقات الاجتماعية وملامحها وخصائصها وآليات استغلالها، ودعم الباحثين بشكل واسع للخروج بنظريات تشرح ماهية الأزمات التي تعانيها المجتمعات اليوم، وما هي الحلول التي تراعي خصائص كل مجتمع وما هو مستقبل الاقتصاد وآليات التصدي لأنواع جديدة من استغلال الإنتاج البشري خلال المستقبل.

وكذا، لا بد من نشوء مؤسسات دولية بديلة، تعولم العمل النقابي، وتطرح علي أسس علمية أزمات الفئات العاملة وآليات تطويرها وتحسين أدائها الإنتاجي، وتحصين حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها، من خلال منظومة متكاملة تلغي الفوارق الكبيرة في الأجر والتقديمات القائمة بين الدول ما بين منتجين من الفئة ذاتها والقدرات ذاتها، ما يؤسس لإلغاء الاحتكار المعرفي والإنتاجي ما بين الدول.

مؤسسات دولية جديدة: طوباوية أم صورة المستقبل؟

هل من طوباوية في طرح كسر العولمة الرأسمالية؟ يجيب سمير أمين «أعتقد أن المشروع الكاسر للعولمة الرأسمالية هو المشروع الواقعي والوحيد. وأي تقدم باتجاهه لا بد أن يجد صدى عظيما لدى الشعوب، ويساعد في تبلور قوى اجتماعية هامة تنضم إليه على صعيد جميع أقاليم الكون.

أما الخطوة الأولى المطلوبة فهي تأمين شروط إعادة إنتاج القوى الأيديولوجية والسياسية القادرة على مواجهة تحديات الاحتكارات الدولية. أما مختلف أبعاد التحدي فهي: جدلية العلاقة بين العالمي والمحلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتقدم الاجتماعي جدلية العلاقة بين الفاعلية الاقتصادية وقيم المساواة والأخوة، تجديد الهدف الاشتراكي العالمي على ضوء الإجابات عن التساؤلات السابقة[١٧].

إلا أنه، وبالرغم من إمكانات التعاون والتضامن وتوجيه وعي الشعوب نحو مصالحهم عبر الاستفادة من انكشاف الرأسمالية بأزماتها ومصالحها، فإن العالم يسبقنا. إذ أن البدائل[١٨] لا يمكن أن يؤسس لها سوى المتضررين من السياسات القائمة، وهذا التأسيس يتبلور لدى دراسة ميكانيزم التغييرات في الأنماط الاقتصادية، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة من دون دراسة ما يحدث من تبدلات، وصولا إلى معرفة التحديات وآليات المواجهة.

وإذا أردنا الحديث عن المفاصل الفكرية الاقتصادية في التاريخ المعاصر، سيتبادر إلى ذهننا ثلاثة أشخاص حملوا ثلاث نظريات كانت أولا أساسية في التأثير على الوضع العام للمنظومات الاقتصادية السائدة، وثانيا كانت نتاج الحراك الاقتصادي الذي ساد خلال فترة صياغة نظرياتهم. النظرية الأولى لآدام سميث في منتصف القرن الثامن عشر، كان النظام العالمي حينها ينتقل من الفلاحة إلى التجارة والخدمات، حيث ظهرت الطبقة البرجوازية كفئة اجتماعية صاعدة تريد تغليب مصالحها وتأمين استمرارية نفوذها المالي. ومن هذه البذور الاقتصادية نضجت أفكار سميث الذي نادى بتحرير الأسواق وفتحها أمام التجارة واعتبار السوق لديه من القدرة الكافية لتنظيم ذاته بذاته.

في منتصف القرن التاسع عشر جاء ماركس بنظريته، كانت المجتمعات حينها قد دخلت الثورة الصناعية، حيث تمظهر الاستغلال بشكله الواضح في المصانع

(١٧) المصدر السابق

(١٨) انظر وائل جمال، «اللبنات الأولى لاقتصاد بديل»، مؤسسة روزا لوكسمبورج، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٧، http://cutt.us/zHEfO

والمزارع، وكان العمال والفلاحون هم الفئة الصاعدة ولكن من ناحية الظلم والحرمان.

في القرن الـ٢٠، ظهرت الكينزية، من رحم التحولات الاقتصادية التي كانت سائدة حينها، حيث ارتفعت حدة الأزمات الاقتصادية المتزامنة مع نشوء الديكتاتوريات في غير بلد، فقامت نظريته علي دفع الديمقراطية في مقابل إعطاء الدولة مسؤولية في كبح فشل السوق في تنظيم نفسها ذاتيا...

أما اليوم، فنعيش في حالة من الارتداد الاقتصادي، أميركا التي حملت سميث على أكفها، تنقلب على مبادئه بالعودة إلى الحمائية وإغلاق سوقها والانسحاب من الاتفاقيات التجارية. أوروبا تهزها الأزمات والديون والانفصال والتفكك، والدول التي حملت الشيوعية كنظرية أساس في السابق مثل الصين، تتصدر واجهة العالم في صعودها الاقتصادي القائم على الاستغلال والاقتصاص من حقوق العمالة فيها.

وبموازاة ذلك، تشهد الأنماط الاقتصادية بذاتها تحولات كبرى، في الانتقال من الإنتاج السلعي إلى الإنتاج الذهني، مع صعود الرقمنة مصحوبة بتغييرات في بنية الإنتاج من الاعتماد على اليد العاملة نحو الاعتماد المتمادي على الآلات وهو مستقبلنا المتوسط والبعيد. ومع هكذا تحولات، ستختلف بالطبع آليات استغلال القوى العاملة، مع عدم نشوء نظريات تقيس حالات استغلال الإنتاج الذهني وانعدام قابلية معرفة قيمته الفائضة مثلا، لتحديد حجم انتفاع أصحاب رؤوس الأموال مقارنة مع حجم الخسائر التي يمنى بها المنتجون. خصوصا أن الرأسمالية بشكلها الحالي، تسعى إلى فرض الاحتكار الذهني علي نمط الإنتاج الناشئ هذا، فتقوم الشركات الكبرى بتكديس براءات الاختراع وشراء الأفكار التحديثية في الإنتاج الذهني، إلى حين أن تقرر إدخالها في سوق الاستهلاك.

عالم الغد لن يكون كما اليوم، والفوضى الفكرية والضآلة النظرية وضعف القدرة على تحليل التغييرات الاقتصادية التي تحصل أمام أنظارنا، يشي بمستقبل غامض ولكن فوضوي لا بد من الاستعداد لتأثيراته التي قد تمتد لسنوات طويلة. أما البدائل، فهي تحتاج إلى نهضة فعلية من الكبوة الفكرية السائدة، بأدوات تحليلية سنستكشفها سوية في القادم من الأيام وربما السنوات وحتى القرون.

ومن هذه البدائل ستنشأ مؤسسات محلية وإقليمية ودولية، تطرح قضايا لا نطرحها اليوم، وتحمل هموما لا نعرف عنها حاليا سوى القشور، وتؤسس لتحديات لا بد من دراستها، على أن تكون مصالح الشعوب هي الأساس، والنظم التي تتحمل مسؤوليات شعوبها هي المنطلق، فكما يقول بول كروجمان إن «الدول ليست شركات، ولا يمكن أن تدار بمنطق الربح الخاص وإنما بمنطق الربح العام الذي يتوخى المنفعة العامة حصرا».

it is still hard to determine how owners of capital can benefit in comparison to the losses sustained by producers. This is especially the case since capitalism in its current form is working on monopolizing mental production until it is becomes part of the consumption market.

Intellectual chaos, lack of proper theories, and the inability to analyze economic changes portends a mysterious future for which preparations needs to be made. Alternatives, on the other hand, require a forceful revival that discards the current intellectual regression. From these alternatives, local, regional, and international institutions will emerge to tackle issues that are being overlooked today and to delve deeper into problems that are only being addressed superficially by existing entities. These institutions will set the interests of people as their topmost priority and will make sure that regimes see to that. As Paul Krugman said, "A country is not a company" since while a company prioritizes private profit a country should exclusively make common good its one and only responsibility.

by studying the mechanisms of change in economic models, the challenges facing transformation into an alternative system, and the tools to be used for resisting the dominant discourse.

Looking at economic milestones in contemporary history, three people will come to mind as having been the most influential. The first is Adam Smith in the mid-18th century when the global system was moving from agriculture to industry and services. That time witnessed that emergence of the bourgeoisie as a rising class that prioritized its interests and wanted to guarantee the continuation of its financial power. It was in that context that Adam Smith called for the liberation of markets and opening them to trade. He also argued that the market has the ability to regulate itself. Second, Karl Marx appeared in the mid-19th century when the Industrial Revolution was spreading across Europe and exploitation was at its peak in factories and farms and workers and farmers were getting more marginalized and impoverished. Third, John Maynard Keynes appeared in the 20th century and established Keynesian economics, which was the product of the economic changes that took place at the time as economic crises increased and authoritarian regimes emerged in several countries. Keynes' theory was based on promoting democracy in return for assigning the state the responsibility for protecting the market from failing to regulate itself.

The present time witnesses a state of economic regression. The United States whose economy was founded on Smith's principles is now turning against him through going back to protectionism, closing its markets, and withdrawing from trade agreements. Europe is shaken by crises, debts, separatism, and disintegration while countries that constituted bastions of communism are now typical examples of exploitation and the violation of workers' rights such as China. Meanwhile, economic models are witnessing major transformations as demonstrated in the shift from commodity production to mental production as labor forced is being largely replaced by machines. Such transformation will entail a shift in the exploitation of labor force, but since there are no theories yet to measure the cases of exploitation in mental labor or the value of its surplus,

the researchers provide an accurate account of the economic and social crises in different societies and the specificity of each society and how crises can be addressed accordingly. Alternative institutions would also play a major role in changing the status of unions through legalizing them on the international level and raising awareness about their role in protecting the rights of workers. This should be accompanied by studies that examine the problems faced by working classes, how they can be addressed, and the means of empowering workers through enhancing their production skills, eliminating monopolies, improving their working conditions, and ending wage discrepancies.

New international institutions: Utopia or a future vision?

Is it utopian to assume that it is possible to put an end to global capitalism? Samir Amin answers by saying that it is only realistic to attempt putting an end to global capitalism and that any step in this direction is bound to be welcome by the people, hence will lead to the formation of the powers that will eventually start lobbying for change. The first step is to provide the conditions necessary for giving rise to the ideological and political powers that are capable of facing the challenges of the dominant discourse. Those challenges include the dialectic of the relation between the international and the local, the dialectic of the relation between political democracy and social progression, the dialectic of the relation between economic efficiency and the principle of equality and solidarity, and the revival of global socialism in the light of the answers for the previous questions [17].

Despite the possibilities of cooperation and solidarity and the potential of raising people's awareness about the drawbacks of capitalism, the global system is still several steps ahead. Alternatives [18] can only be established by parties that were harmed by the dominant policies. The impact of capitalism, however, is not enough for it needs to be accompanied

(17) Ibid.

(18) Wael Gamal. "Foundations of Alternative Economy [Arabic]." Rosa Luxemburg Foundation and Arab Forum for Alternatives, 2017.

ing social justice. Such process starts at the local and regional levels then expands until it manages to establish internal institutions that not only criticize linking capitalism with the interests of the few, but also works on implementing policies founded on the fair distribution of global revenue and establishing international funds tailored towards development and channeling people's skills towards production to make up for decades during which they were only consumers of the products of capitalist centers. This means that human beings and their interests should be at the core of the policies designed by international institutions under an alternative economy. This economy will no longer revolve around the prosperity of the few, but will instead manage the process of production in each country in a way that guarantees protecting the rights of citizens and improving their living conditions.

Development programs proposed and implemented by alternative international institutions have to correspond to the actual needs of the people whether in terms of improving their living standards or developing their creative and innovative skills. It is also important for these institutions to end their subordination to capitalist centers through focusing on local production and attempting to gradually achieve self-sufficiency especially in food products. In addition, alternative institutions need to survey global natural resources and redistribute their revenues through deductions that can take the form of taxes to be collected in funds whose purpose would be the redistribution of wealth between countries that are extremely rich in resources and others that have none. With current technological advancement, international institutions need to reconsider the basis of intellectual property so that knowledge is no longer monopolized and so that products that serve humanity can be remanufactured. This especially applies to pharmaceuticals, medical equipment, and scientific research among others.

Alternative international institutions are required to refute all the myths propagated by the existing entities about capitalism and neo-liberalism being the only option. This can be done through funding studies that examine the markets, social classes, and the history of exploitation under the capitalist system while making sure

through controlling those markets. The current global monetary system, which is now obsolete, needs to be annulled and replaced by local monetary systems instead of the US dollar being the global currency. This can be done in West Europe, East Europe, and Third World regions while providing relative stability guarantees in exchange rates and empowering local money markets.(15)

In this context, it is possible to revise the international aid program, democratize the United Nations system, and establish a global tax system through the management of natural resources of the distribution of revenue associated with them. Such arrangement can eventually lead to the establishment of an international parliament in which the communal interests of the entire world can be represented. However, such reforms will never materialize on the international level without the formation of coherent progressive powers within different communities across the world. Such powers need to have the necessary awareness and knowledge that enable them to propose realistic alternatives that have the ability to reform the global system in the desired direction. Unless such powers start emerging and work on the ground in their respective local communities as a start, all talk about alternatives to international institutions will remain sheer ink on paper and actual development will never materialize(16).

Proposing alternatives to existing international institutions should be based on envisioning the policies needed first by the people and second by regimes, the latter having to perform their natural role of improving citizens' living conditions. It is important to realize that offering an alternative does not mean coming up with a number of reforms that would change economic indicators while overlooking the social context. It is rather a comprehensive process that encompasses a set of cohesive policies which are meant to effect structural changes in economic, political, and social institutions and set the foundations for sustainable development for the purpose of achiev-

(15) Ibid.

(16) Samir Amin. Facing the Crises of Our Time [Arabic]. Sina for Publication – Arab Diffusion Company, 1997.

ruling elite and its allies and the unthreatened power of the regime[12].

This reality necessitates radical changes that separate between politics and the personal interests of the ruling elites in order to eliminate the "fat cat" phenomenon. Establishing a coherent front for the global South requires the participation of its people since the regimes of many countries in this part of the world are not democratic and part of the their authoritarian structure involves allying with the comprador sectors whose interests are directly linked with global capitalism and imperialist expansion[13]. That is why it is necessary to go beyond the structure of the nation-state and focus on the establishment of regional institutions with political and economic goals that aim at improving the living conditions of the people and empowering disenfranchised classes.

While the drawbacks of international financial institutions were forcefully highlighted with consecutive crises that, in turn, underlined the ordeal of capitalism, few attempts were made at envisioning the structure of alternative international institutions to replace the existing ones. Egyptian economist Samir Amin, one of the few who provided alternatives, called for establishing an institution whose main role would be determining the rights of countries in sharing and utilizing natural resources, which required estimating the value of these resources. Such institution will be responsible for deciding the shares of different regions in trading in manufactured goods and will also promote the industrialization of underdeveloped areas as a main condition for improving the living conditions of average citizens and the working class[14]. This new structure should involve the establishment of a new money market system where cash surplus is channeled towards productive investment in the peripheries. This will replace the current unregulated market that works in the opposite direction as it promotes exporting money from the South to the North, especially the United States that covers the deficit in its balance of international payments

(12) Adib Naema. "The Patrimonial State and the Arab Spring [Arabic]." Beirut: Dar al-Farabi, 2014.

(13) Samir Amin. Op. Cit.

(14) Ibid.

that the former would eventually have to reach a compromise that involves putting an end to accumulation of wealth and subordination to foreign interests. In general, fear of popular upheaval has always been among the main reasons behind change of policies in several countries where compromise is seen as wiser than risk and uncertainty.

It is noteworthy that when international financial institutions imposed harsh policies on people in several countries, they were not able to do so because the people agreed, but only because they know how to form the right alliances through which they can cooperate together and lobby until their demands are met. If these institutions can impose the will of the minority just because they have the financial power, the will of the people can be much more powerful if those people are properly organized within a coherent structure that is well-versed in the strategies of lobbying and whose members work in close cooperation.

Achieving social justice[11] and the fair distribution of wealth requires an economic system that is founded on solidarity. This necessitates dissociating regimes of developing countries from institutions of economic imperialism. Regimes in developing countries, especially those that lost their credibility and/or legitimacy, try to make up for their weakness through allying with global capitalist centers. This is done through forging alliances with businessmen on one hand and implementing capitalist policies such as privatization and market liberation on the other hand. Those regimes, therefore, acquire their legitimacy from their newly adopted ideology that is based on the culture of globalization, clientalism, and patronage. Such policies are accompanied by a set of procedures that are meant to consolidate the regime's power and crush any form of opposition including repression and violation of human rights. The entire formula guarantees both the accumulation of wealth in the hands of

(11) Salama Keileh. "Social Justice and Alternative Economy [Arabic]." Rosa Luxemburg Foundation and Arab Forum for Alternatives, 2016.

cooperation in and among the existing institutions over matters of concern for member states such as countering terrorism funding, money laundering, or tax evasion. It then becomes obvious that major capitalist countries are capable of imposing sweeping policies that acquire a sense of urgency whenever the survival of the capitalist system is at stake or whenever the profits of corporations or the minorities that benefit from the dominant system are threatened.

The process needs to be reversed here. This can start with looking into this cooperation that currently works in favor of the center through internationalizing the demands of the privileged minority and examining the possibility of utilizing the same form of cooperation in order to put forth the demands of the majority and endow them with the same urgency that characterizes the interests of capitalist powers. It is possible, but there is a major problem: if the structure of global economy is either based on a unipolar order or a multi-polar order that relies on the accumulation of capital in the hands of the few, the prioritization of the demands of the majority will require a great deal of lobbying as well as powerful social movements that can take the world to such new level.

This requires gaining access to lobbying and response mechanisms within the international cooperation system whether on the local, regional, or international level in order to acquire knowledge about the channels that need to be used in order to demand designing and implementing policies that guarantee social justice for example. It is important in this regard to take into consideration that response to demands should not just be linked to the specific issue at hand, but should be applied on a broader scale to guarantee sustainability. In order to render particular economic, social, political, or environmental development sustainable, the involvement of institutions that have the legitimacy to implement programs and the connections to network with relevant associations is absolutely necessary.

A question that has to be asked is what would force countries to agree to reforms that do not serve the interests of their elites. The answer lies in the ability of majority to put pressure on the minority so

have not been given the voting power and greater status they were promised as part of the new structure. Therefore, the promises of the G-20 to protect poorer countries and societies from the impacts of economic crises remained unfulfilled. Even though the 2008 global crises underlined the importance of global cooperation to regulate funding and assuage the impact of crises on vulnerable communities, the tools and resources required to make that possible have not been made available. Instead, countries are starting to find their own ways "to manage finance, create pooled emergency funds, and strengthen development finance – an outcome that heralds a more fragmented and decentralized set of regulatory regimes and a modest de-globalization of finance and aid"(9).

Such a reality started shaking the foundations of economic globalization that was severely criticized and held responsible for the crises, especially the American model. Economist Harold James argued, however, against the generalization of failure. For James, the global financial crises was the reason why the American capitalist model lost its credibility then it was Europe's turn and apparently Asia is next. Following the mortgage crises and the collapse of Lehman Brothers, James explained, the United States became the most flagrant example of failure. The reputation of the American model was already affected by the invasion of Iraq then the economic crises dealt it a fatal blow. James believes that a question has to be posed in relation to what follows the crisis: "Coming after the failure of state socialism, does this mean that there is no correct way of organizing an economy?" He, however, ends his article without answering the question(10).

Alternative institutions and understanding changes in production's structure:

Upon imaging the shape of international institutions that can emerge from an alternative economy, the first issue that comes to mind is that of

(9) Ngaire Woods. "Global Institutions after the Crisis", Project Syndicate, September 6, 2013.

(10) Harold James. "Schadenfreude Capitalism", Politico, November 1, 2012.

asset bubbles from triggering credit expansions. For Ocampo, such a change needs to be based on an efficient network of local and regional authorities. This should also include a "truly international supervision of financial institutions with a global reach"[7].

American economist Peter Blair Henry argued five years after the global economic crisis that it is very difficult to restore trust in international financial institutions that emerged from the Bretton Woods Conference, especially in the light of the economic slowdown in developed countries. For Henry, developed countries did not want to let go of their influence on international financial institutions for a long time even as their own economies were facing challenges. These countries also harmed the global economy as result of their intervention in developing countries. Henry believes that a solution is only possible if leaders of both developed and developing countries are committed to economic reform. He adds that global economy will never achieve this reform without giving emerging economies an actual voice in running the world. Only then can trust be possibly restored and can international institutions start gradually regaining their legitimacy[8].

Former advisor to the IMF board and professor of global economic governance Ngaire Woods provides in her book *Globalizers* a number of suggestions to address the defects of international financial institutions, especially the World Bank and the International Monetary Fund. She argues that the United States controls these institutions in accordance with its expansionist ambitions to which the rest of the world is forced to adapt. In one of her articles, she explains that the delay in introducing reforms to the International Monetary Fund is irritating several countries such as Brazil, Russia, India, and China as their contributions to the Fund's emergency loan pool have reached 15.5% after the global financial crises. These countries have thus become among the top 10 contributors in the fund, yet

(7) Josè Antonio Ocampo. "What Should Bretton Woods II Look Like?", The Independent, November 4, 2008.

(8) Peter Blair Henry. "The Global Trust Deficit", Project Syndicate, Project Syndicate, July 1, 2013.

30 years. They focused in their study not only on patterns of public debt, but also on agendas of governments when they accepted these plans compared to what those governments implemented on the ground. The study underlined the negative impact of austerity programs on local economies, which constitutes a serious warning to policymakers in the present time[5].

One of the most prominent critics of international financial organizations was World Bank chief economist and Nobel laureate Joseph Stiglitz who argues that it took the world 15 years and a world war to realize it was time to address the drawbacks of the global financial system that contributed to the Great Depression, but while the United States and Britain dominated in Bretton Woods, the global scene is quite different at the moment. "Likewise, the old Bretton Woods institutions came to be defined by a set of economic doctrines that has now been shown to fail not only in developing countries, but even in capitalism's heartland. The forthcoming global summit must face these new realities if it is to work effectively toward creating a more stable and a more equitable global financial system"[6].

Economist José Antonio Ocampo argued that the structure of the international financial system needs radical reform, yet added that the call for reform implies two major problems. First, those calls lack substance for in case a Breton Woods II conference is held, no one is certain of the issues that should be discussed. Second, the whole process was faulty from the beginning when most countries were excluded from the original Bretton Woods Conference. Reform, Ocampo explained, will never be possible without giving voice to developing countries and placing them on equal footing with their developed counterparts. International financial institutions have to work on introducing these reforms, the most significant of which should be addressing financial fluctuations, stopping the accumulation of capital and surplus at the time of financial boom, and preventing

(5) Robert J. Shiller. "Does Austerity Promote Economic Growth?" Project Syndicate, January 18, 2012.

(6) Joseph E. Stiglitz. "Let's Throw Away the Rule Book", The Guardian, November 6, 2008.

as the channel through which wealth can be distributed so that the world is kept divided into rich and poor states while others believe that its main role is to give a human face to capitalism through promoting development and the elimination of poverty while loaning money as a means of solving economic crises and introducing reform. Many argue that international financial institutions are the ugly face of globalization since they mainly exploit the majority to serve the interests of the minority. For those, these institutions have to be resisted especially in developing countries that are most affected by their policies.

Regardless of the level of discontent with the performance of international financial institutions, it is obvious that a considerable number of economists, analysts, and researchers agree that these institutions have a serious problem. It is interesting that criticism of these institutions is no longer confined to leftists as was the case before, but now even extends to liberals and experts from inside the institutions themselves. Owing to the different backgrounds of critics, there are different approaches to solving the problems arising from the performance of these institutions. Some believe that reforms can be introduced to the institutions so that they can redress their past mistakes while others argue that a new international charter has to be drafted altogether including radical economic changes and new economic institutions that replace the existing ones.

Towards a new Bretton Woods?

Following the 2008 global financial crises, demands for applying radical changes to international financial institutions were put forward by both leftists and liberals. Such demands ranged from introducing reforms to those institutions to establishing new institutions altogether. Criticism levelled at international financial institutions underline their major drawbacks, hence giving an insight into alternatives that can reverse the economic process into one that works for the best interest of the people. Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori, all from the IMF, studied the austerity programs promoted by the Fund and implemented in 17 countries throughout the past

the public sector, and reducing public spending on social services.

Countries in crises are supposed to be able after applying those procedures to pay their debts, but this is accompanied by remarkable deterioration in economic conditions and living standards and average citizens are the ones that eventually suffer the most. Meanwhile, the state which agrees to abide by IMF rules becomes trapped in this cycle for good. Falling prey to the policies imposed by international financial institutions implies turning a blind eye to the fact that economic crises are never created in a vacuum and are not an act of fate, but are rather the product of a number of local policies that are plagued with corruption, nepotism, monopoly, lack of accountability, and mismanagement, all of which being problems that require addressing from the inside through an overall structural makeover.

While politics is separated from economics and both are separated from social issues, a new concept developed based on the assumption that the most advanced country that can serve as a role model for "all" is the one in which policies are designed and implemented to serve the economy, capitalism in this case, and that countries which want to survive need to emulate this model [4].

However, the extreme discrepancy between rich and poor countries across the world as well as the rich and the poor within the same country, growing social upheavals, the drop in economic indicators, and the adoption of policies that only aggravate existing crises are all factors that demonstrate the failure of the global system. The magnitude of consecutive economic crises demonstrate that the distribution of wealth in accordance with the dominant system failed drastically, which was most flagrantly seen in the global financial crises. This leads to the necessity of establishing an alternative economy whose structure and institutions are founded on a totally different set of principles whether in politics, economics, or human rights.

All the above brings to the forefront a number of questions about the job of international financial institutions. Some see those institutions

(4) Samir Amin. The Virus of Liberalism [Arabic]. Dar al-Farabi, 2003.

ed through estimating the total wealth then examining individual shares of the revenue, but rather through incomes and consumption. Monopoly is penalized only when it violates competition laws, which are the main principle based on which markets operate. Meanwhile, corruption is attributed to defective public budgets and too much spending on social services as well as an oversized public sector. The concept of social justice is also reconsidered as it is transformed from a means to measure equality into a means to measure recognition of distinction and difference.(1)

The International Monetary Fund and the World Bank are among the most prominent international financial institutions (2) in addition to the World Trade Organization. The Bank and the Fund present themselves as (3) sister institutions that share the same purpose, which is to raise the living standards of member states. The two institutions adopt complementary methodologies to achieve this goal for while the Fund focuses on macro-economics, the Bank works on long-term economic development and the elimination of poverty. However, surveying the results of the policies imposed by the Fund and the interventions of the Bank reveal substantial damage and limited benefits. Among the most controversial policies promoted by the two institutions is that of structural reform, which is usually welcome by regimes suffering from economic crises and frowned upon by average citizens. This policy has been lately prescribed as the solution for all economic problems regardless of the specificity of each crisis, which renders the unified IMF instructions impossible to apply on all cases. The IMF has a fixed set of procedures that it promotes as the answer to balance of trade deficits, drop in growth rates, and budget deficit and they mainly include lifting subsidies on commodities and services, privatization, freezing wages, devaluating the local currency, increasing taxes, downsizing

(1) Fawaz Trabulsi. Social Classes in Lebanon: Acknowledging a Status Quo [Arabic]. Heinrich Böll, 2014.

(2) Fathi al-Shamkhi. "Post-Arab Spring and the Role of International Financial Institutions in Increasing Social Disparities [Arabic]." Rosa Luxemburg Foundation and Arab Forum for Alternatives, 2016.

(3) International Monetary Fund website.

The Bretton Woods Conference was held 73 years ago. Ever since, the institutions that emerged from this conference have witnessed a number of transformations, faced waves of criticism and engaged in self-criticism, and expanded their influence and promoted their financial policies across a large number of countries all over the world. Despite the financial character of these institutions, their impact transcended the economy to encompass culture, society, and human rights among others.

In 1944, the United States was on its way to become the world's superpower. After going through several fluctuations that included phases of economic stagnation, the United States managed through several international institutions to almost unilaterally control the market and turn the rest of the world, both regimes and people, into tools that guarantee maintaining its unipolar position while propagating a number of concepts that give the false impression of serving humanity whereas they solely serve its own agenda.

The institutions that emerged from Bretton Woods all serve more or less the same purpose, which is to impose on states, economies, and societies the policies that guarantee the survival of the capitalist system and the concentration of wealth and political power in addition to creating a value system that serves this end. This applies to the main institutions such as the United Nations, the World Bank, and the International Monetary Fund as well as different loaning funds and organizations and international credit rating agencies.

The methodologies used in the studies conducted on a number of economic models demonstrate the influence of the values promoted by these institutions. For example, class discrepancies and social inequalities are studied in relation to the market so that distribution and consumption criteria replace of those of production modes and relations. This does not come as a surprise since markets have become the essence of the economy in the age of globalization. Based on this approach, revenue distribution is not calculat-

«Alternative Economy Series»

International institutions in an alternative economy

Rasha Abu Zaki

About the Writer:A Lebanese economic journalist who has worked in a number of local and Arab specialized newspapers and magazines. A social economics researcher and a specialist trainer in journalism techniques and investigative journalism techniques for students and journalists in refugee camps. She holds the Thomson Reuters Certificate and the Center for Free Press in Investigative Journalism and the Specialized Economic Press. Awarded the Arab Press Award.

This publication is an outcome of a seminar, non-periodical and sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany". The content of this publication is the sole responsibility of the author and does not necessarily reflect a position of AFA or RLS.

Publishers:
Arab Forum for Alternatives and
Rosa Luxemburg Foundation

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

Main Researcher of the project:
Mohamed El Agati
Translation:
Sonia Farid
Project Coordinator:
Shimaa ElSharkawy

To follow the papers of this series and other materials on Social justice, you can subscribe to the website:
«Social Justice Portal»
www.socialjusticeportal.org

Registration No.: 28123 / 2017

Distribution

دار بدائل
Badael Publishing House

© Badael Publishing House
118 Mohie El-Din Abu El-Ezz, Mohandeseen, Giza, Egypt
Mobile: (+2) 01129555583
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

International institutions in an alternative economy

Rasha Abu Zaki

Alternative Economy Series

International institutions in an alternative economy

Rasha Abu Zaki

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office